تلخيص الحديث الخامس إنكار البدع المذمومة

س1: ما نص الحديث الخامس ومن راوي الحديث؟

- ج: نص الحديث: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردٌّ"، والحديث مروي عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - ورواه البخاري ومسلم.

س2: ما معنى "من أحدث في أمرنا" و"فهو ردٌّ" في هذا الحديث؟

- ج: "من أحدث" أي أنشأ وابتدع، و"في أمرنا" أي في ديننا وشرعنا، و"فهو ردٌّ" أي مردود على صاحبه وغير مقبول.

س3: كيف يستفاد من الحديث كميزان للأعمال؟

- ج: الحديث يوضح أن الأعمال الظاهرة يجب أن تكون وفقًا للشرع حتى تكون مقبولة، بينما الأعمال الباطنة تعتمد على النية. فالحديث الأول ("إنما الأعمال بالنيات") ميزان الأعمال الباطنة، وهذا الحديث ميزان الأعمال الظاهرة.

س4: ما هي الفائدة من التفريق بين الأعمال الباطنة والظاهرة في هذا الحديث؟

- ج: التفريق يوضح أن انحراف النية يؤدي للشرك، بينما انحراف العمل الظاهر (بإضافة أو إحداث ما لم يرد به الشرع) يؤدي إلى البدعة.

س5: هل يدل الحديث على تحريم الابتداع في الدين؟ وكيف؟

- ج: نعم، الحديث يدل على تحريم الابتداع في الدين لأن كل ما يُحدث في الشرع مما ليس له أصل يُعد مردودًا وغير مقبول.

س6: ما هي القواعد الفقهية المستنبطة من الحديث؟

1. قاعدة: "كل شيء وُجد سببه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يفعله، فالتعبد به بدعة".
2. قاعدة: "النهي عن العمل يقتضي فساده"، مأخوذة من قوله "فهو رد".

س7: أعطِ مثالًا يوضح قاعدة "النهي عن العمل يقتضي فساده".

- ج: مثال: البيع بعد النداء الثاني لصلاة الجمعة منهي عنه، وبالتالي يُعتبر البيع والمال المكتسب من هذا البيع فاسدين.

س8: ماذا عن النهي المتعلق بأمور خارجة عن ذات الفعل؟ هل يقتضي الفساد أيضًا؟

- ج: لا يقتضي الفساد إذا كان النهي متعلقًا بأمور خارجة عن ذات الفعل. مثلًا: من صلى بثوب مسروق، فسرقة الثوب محرمة لكن الصلاة صحيحة.

س9: كيف يمكن تطبيق هذا الحديث في حياتنا اليومية؟

- ج: يجب التأكد من أن جميع العبادات والأعمال الدينية التي نقوم بها مبنية على ما جاء في الكتاب والسنة، وأن لا نضيف شيئًا من عندنا غير مشروع، حتى لا نقع في البدع